الفصل الثامن

حتى رتب تسكانيا

يستطيع أفراد عسكر تسكانيا[1] التحلي بالصبر بصعوبة لإبهاج الآخرين، ولكن صفوف وطوابير طبقة الموظفين البريطانية مليئة بالموظفين الأشد قسوة وعبوساً. إن النشيامة وهي التراث اللطيف القادم من «الجنوب الحار»، تُدرَّس حقيقة في مدارسنا ومعسكرات الكشافة لدينا، ولكنها سرعان ما تُنسى وسط قلاقل المسؤوليات الإمراطورية. كما أن روح الدعابة والنكتة سلاح رقيق وخطير يجدر بنا أن نتركه يصدأ في غمده. فالموظف المشغول ليس لديه وقت لهذه أو تلك (أي الشهامة أو التندر). فهؤلاء الذين ليسوا معهم أو منهم يُعدون ضدهم، مجرد كائنات يجب التعامل معها بلطف وكياسة مع إظهار التفوق إن كانوا مطيعين، أو التعامل معها بقسوة وخشونة إن كانوا شديدي الاستقلال والاعتماد على النفس. وكما يقول المثل اللاتيني: «أطلق سراح الرعايا واسحق المتغطرسين». ولكن هؤلاء الموظفين يصطدمون أحياناً بعقبات خفية.

إن عدن -طبعاً- مركز خارجي هام للإمبراطورية، وهي المرساة الكبرى للأسطول البريطاني، وحلقة الوصل الحيوية في سلسلة المواصلات الإمبراطورية. فلا عجب إذن أن يعد هؤلاء الموظفون أنفسهم ذوي خطر شديد، هؤلاء البشر الذين يجلسون هناك، بل ربما ينظر هؤلاء الموظفون لأنفسهم على أنهم ذوو مكانة وخطر كبير أكثر مما يلزم بقليل. وهناك يجلس -هؤلاء المسؤولون في مستعمرة عدن- كل مئات السنين هذه على صخرتهم الحارقة عند «البوابات الجنوبية للجزيرة العربية» ولا يرغبون أبداً -أو نادراً جداً ما يرغبون- في النظر ولو خلسة وراء تلك المداخل الغامضة لقصورهم. لقد ظلت عدن تحت الاحتلال البريطاني لثمانين سنة دون أن تقع

(١) تسكانيا: إقليم خصب وسط إيطاليا، يعد مركزاً حضارياً قديماً، اشتهر بالتجارة والصناعة والفنون. المراجعون).

عين موظف على وادي حضرموت. إن وايمان بيري، الذي يعلم كثيراً عن السلطنات المحمية أفضل من أي موظف في إدارة عدن قبل أو منذ هذا التاريخ، قد طوردته الكلاب حتى خرج من المستعمرة، مع أنه قنع من الغنيمة بالإياب إليها في زمن الحرب تحت جناح الأسطول البريطاني. ولم يبدأ الموظفون إلا مؤخراً جداً، وتحت حماية أجنحة القوات الجوية الملكية في إدراك أنهم يستطيعون -بقدر معقول من الراحة والأمان- أن يروا أجزاء ضخمة من العالم أكثر مما يمكن رؤيته من الشرفات العادية في مقار سكناهم. ولم يقم إلا قليل منهم، بل قليل جداً، مثل ريكاردس والغرام بتنفيذ أعمال استكشاف ذات قيمة حقيقية بالمعنى الصحيح. فقد أوضحا على الأقل - مع لي- وارنر ولِتل، في أوائل فترة ما بعد الحرب، أنهما لم يتركا إلا القليل الذي يمكن استكشافه بعد ذلك في هذا الجزء من الجزيرة العربية، وكأن ذلك لم يزد إدارة عدن إلا قدراً هائلاً من غير المبالاة بشكل مثير للدهشة والاستغراب ولا يمكن تبريره. وكثيراً من الذي يمكن أن يكونوا قد فعلوه في خدمة العلم قد تمّ تنفيذه بمشاريع أهلية، ولكنها كانت أجنبية بصورة رئيسة إلا ما قام به بنتس. إن أفضل خريطة نشرت لمنطقة حضرموت هي تلك التي أعدها فون ويسمان وفان دير مولين. ويدين بمعارفنا الجغرافية عن «المحميات» الغربية لويمان بيري. والشخص الوحيد الذي سبقني على طريق السيارات بين تريم والشحر كان بوسكوين، أما الوحيد الذي سبقني إلى شبوة فكان الشاب الألماني هلفريتز.

إن لدى عدن في الحقيقة الكثير من أخطاء الإهمال والإغفال التي يمكن حسابها بميزان العلم. ولذلك فلا عجب أن يميل موظفوها إلى عدم تشجيع اختراق منطقتهم الداخلية من قبل أفراد من الأهالي يبحثون عن المغامرة أو المعلومات الدقيقة التي لا يمكن الحصول عليها في عدن نفسها. ولا عجب أيضاً في أنهم قد استاؤوا من أعمال المغامرة الطائشة مثل تلك التي قام بها هلفريتز والمغامرات الأكثر هدوءاً التي نفذها بوسكوين. ولا عجب كذلك في أنهم قد عضوا أناملهم من الغيظ مني، ولكن في

حالتي كانوا أكثر حكمة وتعقلاً وحافظوا على هدوئهم وأخفوا غمهم وكدرهم. ولو لم يفعلوا ذلك لكان هذا الفصل لم يكتب أبداً. إنني لم أرتكب شيئاً مهماً كان يمكن أن يجلب الخزي. بل على العكس فلقد فعلت ما لم يفعله أي رجل قبلي في جميع العصور. ولقد فعلت ذلك ليس بطريقة بهلوانية مثيرة، ولكني وضعت خططي بأقصى قدر من العناية حسبما يمكن في مثل هذه الظروف، ولقد جمعت معلومات ومراد لرسم خريطة لعدة عشرات الآلاف من الأميال المربعة، ربما تصل إلى ٢٠٠ر٠٠٠ ميل مربع. والتي تمثل إضافة حقيقية للمعرفة البشرية عن العالم الذي نعيش فيه. لقد صنعت شيئاً أفخر به، ولقد كنت فخوراً بما صنعت. ولكني لم أستعل تسهيلات التلغراف في المكلا، عند وصولي هناك، لبث إنجازي إلى العالم. لقد كنت أستطيع أن أسترد جزءاً عظيماً من نفقات رحلتي إن أنا فعلت ذلك، ولكني كنت أدرك أن هناك قدراً هائلاً من العمل الشاق والمضني الذي يجب تنفيذه قبل أن أتمكن من بث مادتي في قالب مناسب يمكن أن يحكم عليه الخبراء. ولذلك آثرت أن أقدم إنتاجي ليحكم عليه الخبراء في الوقت المناسب بدلاً من أن أسعى إلى تصفيق الغوغاء.

إن احتياجاتي الفعلية كانت ذات ثلاثة أجزاء هي: قطع غيار للسيارة المعطلة، والمزيد من أفلام التصوير، وأخيراً المال. وبالنسبة لهذا الأخير، نصحوني أنني أستطيع الحصول عليه محلياً مقابل حوالة على شركتي في جدة من الوكيل بالمكلا لشركة ألكسندر بيس الشهيرة في عدن. وكانت الطلبات الأخرى لا يمكن شراؤها في المكلا، ولقد ترددت للحظة ما بين بدائل الاتصال تلغرافياً بوكيل فورد في عدن أو إرسال برقية بالتلغراف أيضاً إلى «المندوب السامي». وقد دفعتني اعتبارات المجاملة إلى سلوك المسلك الأخير. وكنت أعلم أن السير بيرنارد ريلي، الذي لم يكن غريباً عني، كان غائباً في إجازة، ولكن لم يكن عندي أي سبب يجعلني أعتقد أن نائبه الكولنيل ليك لن يكون إلا ودوداً. ولذلك أبرقت إلى «دار المندوب السامي» بالعبارات التالية: «تحية

طيبة. وصلت المكلا أمس. بحاجة ماسة أولاً: إلى محوّل خلفي وترس تعشيق رقم بي ٤٢٣٥، وثانياً: لبّاد رقم بي ٤٥١٦، وكلاهما لسيارة فورد فيتون موديل ١٩٣٤م. ثالثاً: اثني عشر فيلم كوداك لكاميرا نوع «لايكا Leica». أقدم لكم تقديري لكريم المساعدة في شراء ما ورد أعلاه وشحنه على أول باخرة.».

ورداً على هذه البرقية[1] طلب نائب المقيم (الكولونيل ليك) - في الوقت نفسه الذي وعد فيه بكرم شديد أن يشتري ويشحن احتياجاتي بأسرع فرصة ممكنة، معلومات تتعلق بالخطط المقبلة لي و «لجماعتي السعودية» في منطقة «المحمية». وذكّرني بأن شبوة تشكل جزءاً من «محمية عدن» مع اعترافه بأنها ليست خاضعة لإدارة «الحكومة البريطانية» التي «تحكم» فقط (هكذا قال دون أي تعديل) مصالحها، أياً كان معنى ذلك. واقترح أن يقوم الرحالة الذين يعتزمون السفر إلى أماكن تقع في المناطق الداخلية -حسب نصيحته الطيبة- بالحصول على تصريح مسبق من دار المندوب السامي لعدن. وأكد لي أن هذه النقطة تصبح أكثر إلزاماً ووجوباً عندما ترافق الرحالة «جماعة من حكومة أجنبية». وقد تلقى تقارير تقول: إن منطقة مرخة كانت مدرجة في برنامج رحلة عودتي، ولهذا طلب معلومات توضح ما إذا كانت هذه التقارير صحيحة أو لا حتى يمكنه أن ينبه سلطان العوالق الذي تقع مرخة في نطاق قبيلته، وأضاف بصورة بارزة قائلاً: «إذا كانت زيارتك يمكن اعتبارها صالحة من الناحية السياسية».

إنني بالتأكيد لم أتوقع أن تنهال باقات الورود عليَّ اعترافاً بالعمل البطولي الفذ غير المسبوق الذي حققته. ومع ذلك أصابني الإحباط وخيبة الأمل قليلاً من هذا التجاوب مع إنجازي. فبالإضافة إلى البيانات غير الدقيقة بوضوح والمتعلقة بحقائق الموقف، والتي سوف أتناولها في الوقت المناسب، كان هناك لهجة تهديد خفية وبغيضة في هذه البرقية جعلتني أستاء منها. وعلى كل حال كنت أعلم حساسية

(١) قد أفادوني أن أسباب حقوق النشر تمنع نشر النص الحقيقي لبرقية الكولونيل ليك. وعلى كل حال فإنني واثق من أن كلماتي التي استخدمتها هنا للتعبير عن جوهرها لم تظلم الكولونيل ليك (المؤلف).

موقفي. لقد كنت -في واقع الحال- ضيفاً في إقليم معـاد. وكان المضيفون الحقيقيون لي -وهم ممثلو «الحكومـة العـربية» في المكلا- في منتـهى الجـمال والكرم بما يفـوق قدرتي على الوصف. ولن أنسى أبداً كرم ضيافتهم ولطفهم مع غريب داخل بيوتهم، ولن أقدر أبـداً على مكافأتهم والوفـاء بدينهم. ولكنهم لم يكونوا سـادة بالكامل في بيوتهم هم أنفسهم، وكان تاريخ هذه البوابات الجنوبية للجزيرة العربية مليء عن آخره بعلاقات المتسلطين ببقايا الحرب أو الأسطول البريطاني. إن البعبع المحلي منهم يسمى «منو»، أي رجل الحرب. والآن قـد أصبح للبـعبع القديم ريش وجـناحان، وباتت المكلا على مرمى حجـر في خط مستقيم من عدن. إنني بالتـأكيد لم أكن أرغب في ترحيلـي، نظراً لأنه ما زال أمامي الكـثير الذي يجب تنـفيذه وذو أهمـية ومـصلحة جوهرية، ولكن كـان من الواضح أن الكولونيل ليك يرى مراعـاة قواعد التشـريفات الرسمية أشد أهمية من تقدم المعرفة. وكان الطريق الواضح الذي يجب أن أسلكه هو أن أساير تيـار الرأي والظروف، وأن أرد على هذا الغضب الشـديد بإجابات رقيـقة. وهكذا جلست لأكتب الرد التالي:

«أشـعر بالامـتنان العظيم لـعرضكم الكريم لإرسـال احـتيـاجـاتي. إن زيارتي لحضرموت نفسـها تأتي نتيجة لأسباب قهريـة لإعادة التزود بالمؤن وشراء الوقود وخلافه، وزيارتي للسـاحل نتيجة تعطل عمود السـيارة والذي لا يمكن إصلاحه محليـاً. وهذه أول فرصـة للاتصال مـعكم والتي استـفدت منها تمامـاً هنا نظراً لتعطل الاتصالات فيما بقي من منطقة «المحمية». وبصرف النظر عن حضرموت فإن الرحلة كلهـا تقع في إقليم غير مكتشف وبغـير حدود ووضعـه السياسي لا يمكن أن أناقشه فلست مؤهلاً لذلك. إنني أستنكر مثل هذه المناقشة بكل احترام. إن جماعتي ليس لها صفة رسمية أياً كانت، مع أنها كانت قد تم تنظيمها بصورة حتمية في نجران. كما أنها تنتظر عودتي إلى شبوة لاستئناف الرحلة التي توقفت على نحو مشؤوم. إنني أخطط بصورة غامضة للاتجاه نحو بيحان ثم أشق طريقي

شمالاً خلال الحزام الرملي حتى نجران. إنني لا أنوي زيارة إقليم العوالق ـلكن أشكرك شكراً كثيراً على عرضك لمساعدتي في ذلك الاتجاه».

هذه البرقية كانت قد أرسلت في أول سبتمبر، وانقضى أسبوع كامل قبل أن أتلقى رداً عليها[1]. وفي الوقت نفسه كان من الواضح أن الأمر قد تمت إحالته بالبرق إلى الحكومة البريطانية، وأن حكومة صاحب الجلالة قد وجهت الكولونيل ليك بأن «يطلب» مني سحب «جماعتي المسلحة السعودية» من «المحمية» بأسرع وقت ممكن. وكان لديهم أيضاً رأي يرى أن السلطات البريطانية كان يجب «إخبارها» بما عزمت عليه قبل تنفيذ الزيارة. وقد اعترف الكولونيل ليك بأن زيارتي لحضرموت كانت نتيجة ظروف خارج نطاق سيطرتي، ولكن هذه الحجة لا يمكن تقديمها لتبرير زيارتي لشبوة مع «جماعتي المسلحة». إن شبوة، كما أكد لي الكولونيل ليك «تقع بالتأكيد ضمن محمية عدن» (هكذا). وأضاف أن قبيلة الكرب في إقليم شبوة وشيخها الرئيس المقيم في القرية كانا «بصورة رمزية تابعين «لسلطان العوالق» (هكذا). وزاد بأن طلب مني الرجوع إلى كتاب «دليل الجزيرة العربية»، وهو كتاب عتيق ميؤوس منه من إنتاج جهلنا زمن الحرب!!، لمعرفة الوصف الدقيق لحدود عدن الشمالية من الضالع باتجاه الشمال الشرقي. ولقد اعترف -على كل حال- أن هذا الخط الشمالي - الشرقي لم يكن مرسوماً في الحدود وأن «قدراً كبيراً منه» غير مكتشف كما زعمت أنا من قبل. ومع ذلك أصرّ على أن الوضع السياسي للمنطقة الواقعة تحت هذا الخط ليس مسألة معروضة للنقاش»، وأنها تخضع «بحكم الواقع» (هكذا) للحماية البريطانية. واستناداً لذلك وجد نفسه مضطراً لأن «يطلب» مني مع «جماعتي السعودية المسلحة» عدم الدخول في إقليم بيحان حيث إن شريف بيحان كان أحد الرؤساء الأطراف في معاهدة عدن ما لم يكن «السير عبر جزء من إقليم بالحارث ضرورياً لأسباب

(١) انظر الهامش السابق. (المؤلف).

طبوغـرافية». وعلى أي حال فـقد سلَّم بأنه إذا كنت أرغب في زيارة بيحـان بمفردي «ولا يرافقني السـعوديون المسلحـون» فإنني أستطيع عـمل ذلك إذ كنت كريماً بما فـيه الكفاية لإفادته بمثل هذه الرغبة قبل مـغادرة المكلا. وفي الختام أعطاني الأخبار السارة بأن قطع الغيار التي طلبتها سوف تغادر عدن في الغد.

وبقدر ما كان الأمـر يهمني فقد كانت هذه الرسالة مرضـية لي تماماً. ولقد أثبت حقي في السفر بالجزيرة العربية بدون موافقة المندوب السامي في عدن. وعلى الأقل فإن أي محاولـة لتحدي هذا الحق قد تحـاشيتهـا بعد الرجوع إلى الحكومة البـريطانية. وفي غضون أيام قليلة سأكون قادراً على مغادرة المكلا عند وصول قطع الغيار. وبرزت إحدى المصاعب الصـغيرة فـقط من التصرف غـير الودود لسلطات عدن، حـيث رفض الوكيل المحلي لشركـة الاسكندر بيس صرف حوالتي. ولم يكن مـعي إلاّ ٢٠ جنيهاً استـرلينياً فقط تحت تصرفي، مع احتـمال قضاء حوالي شهر في الرحلة المـقبلة، وقبل أن أستطيع استكمـال النقص في رصيدي في نجـران. ومن حسن الحظ أنه كـان هناك ما يكفي من الوقت لإرسال برقية تلـغراف إلى جدة، حيث قام وكيلي هناك على الفـور كما توقعت بإرسال الأمـوال التي طلبتـها بالتلغـراف إلى شركة «كـوسجي» بعـدن. وهكذا جاءت السفينة التي كانت تحـمل قطع الغيار والأفلام بنقودي أيضاً. وخلال سـاعة من وصولها كنت قد غادرت المكلا، لكي أفك عـمود السيارة طراز «بارثيان» بعدن وكـتبت تلغرافاً للمندوب السامي عند خروجي قلت فـيه:- «شكراً جزيلاً على قطع الغيار التي تلقـيتها كما ينبغي. سوف أغادر المكلا اليوم للتقدم في G.H.Q. وللإشراف على إخلاء المنطقة المحتـة[1]. ليس عندي رغبة في زيارة بيحان. شكراً».

---

(١) يُظهر فيلبي سخـريته هنا من مقولة نائب المندوب السامي في عدن «السـيد ليك» الذي وصف المرافقين لفيلبي «بجمـاعتـه المسلحة». حـيث يذكر فـيلبي بانه ذاهب إلى G.H.Q (general head quarters). أي مركز القيـادة العامة، يعني بذلك مرافقـيه الذين تركهم في شبوة وهم بضعـة أشخاص. وهذا من باب التندر عـى مقولة ليك غير الواقعية. (المراجعون).

كانت هذه نهاية مراسلاتي مع الكولونيل ليك، وهي المغامرة الوحيدة في رحلة طويلة على غير العادة. ولكن الكولونيل ليك كان يخبئ خطة ليستخدمها عند الحاجة، وقد بدأ الآن يلعب بها. ففي العدد القادم (عدد أكتوبر) من جريدة «عدن جازيت» التي تتمتع بانتشار محدود بين السكان الأميين بالكامل تقريباً لتسجل المغادرة المنتظمة حسب الأوامر لنجوم عدن ونعاسهم والقلاقل العرضية التي تسببها المنبات غير المتوقعة، ظهر التنبيه التالي والذي اكتسب شهرة وشيوعاً من خلال إعادة تكراره في جريدة صنعاء التي تسمى «الإيمان»:

تنويه

المسافرون في المحمية بلا تصريح

«الرقم ٧٧: لقد دخل أحد الرعايا البريطانيين ويدعى السيد هـ. سانت. جي. بي. فيلبي مؤخراً أقاليم حضرموت، وهو متخف في ثياب عربية ومصحوب بقوات سعودية. وعلى الرغم من أنه قيل بصورة عامة في المحمية إن رحلته لحضرموت كانت قد نُفذت بموجب تصريح من حكومة صاحب الجلالة، إلا أننا نعلن للعموم تبعاً لذلك أنه لم يصدر أي تصريح مهما كان للسيد فيلبي لإجراء أسفاره في «المحمية» وأن حكومة صاحب الجلالة لم تعتمد بأي طريقة كانت أيّاً من التصريحات التي أدلى بها هناك طبقاً لما ورد في التقارير التي رفعها الزعماء».

إنه لمن المؤسف أن عدن ليست مجهّزة بعد بمحطة إذاعة، لأنه سيكون من المضحك -على الأقل- والتوغل في الخيال أن يخبر جهاز المذياع الذي أحمله معي المستمعين الذين يجلسون معي بالليل بحقيقة أنهم كانوا يؤوون ويضيفون خارجاً على القانون. وكان هناك عضو آخر في جماعتي الصغيرة، هو حمد القردعي، مشهور بأنه هارب من غضب ملك اليمن عليه، وأن هناك جائزة لمن يأتي برأسه. لقد كان

آمناً تماماً في مثل تلك البيوت في هذه الأرض القصية التي لا تعترف بملك ولا بحكومة. ولذلك أنصتنا للسجل الرسمي لعمليات المقاومة التي ينفذها ثوار فلسطين، والذي كان يذاع من القدس، وتعاطف المستمعون الذين كانوا معي بلا ريب مع ثوار فلسطين. إن هلفريتز كان، كلما صادفنا فرداً رث الملابس بصفة خاصة وذا هيئة رحيمية، أعطانا انطباعاً بأنه كان مجرماً خارجاً على القانون. وفي تجربتي كلها كان طريد العدالة الوحيد حمد القردعي، ومع ذلك فقد كان أكثر أعضاء جماعتي تأنقاً وذا مظهر بريء إلى حد كبير. ولم أدرك إلا بعد بضعة شهور تالية، عندما أصبحت آمناً بين حنايا قلب الأمن السعودي، أنني أنا، على الرغم من هندامي الجميل ومظهري المعتدل، كنت رفيقاً له منذ زمن طويل في الأسى والحزن.

لقد ذكرت المراسلات التي جرت بين الكولونيل ليك وبيني كما وقعت، وأترك للقراء حرية الحكم على وقائعها الموضوعية. وتوجد بها -على كل حال- بعض النقط التي تحتاج إلى تمحيص واختبار، أولها أنه يجب ملاحظة أنها وقعت في وضح النهر بالكامل وعلى الملأ الموجود بالمنطقة المحلية. إن تبادل رسائل التلغراف كان يتم -طبعاً- بلغة واضحة. وكان الموظفون وكثير من الناس في المكلا يعلمون فحوى رسائل عدن فور أن أتلقاها أو حتى قبل أن تصلني. لقد كانوا بالتأكيد في حيرة وارتياك من هذا الموقف غير العادي إلى حد كبير، ولكني أجد لزاماً عليَّ أن أعترف بأن كرم ضيافتهم لم يهتز أبداً في الظروف التي قد تبرر نوعاً من البرود والجفاء.

لقد احتج الكولونيل ليك ،واحتجاجه هذا أيدته وزارة المستعمرات، بأنه كان من الواجب عليَّ الحصول على تصريح من المندوب السامي في عدن قبل زيارة الأماكن التي زرتها ضمن رحلتي. وإجابتي على هذا الادعاء بسيطة ومختصرة تماماً. فأنا إذا كنت طلبت هذا التصريح لكان طلبي قد رُفض بالتأكيد، وحتى إذا صدر التصريح لكان غير ذي أدنى منفعة لي. ولنأخذ هذه النقطة الثانية أولاً. إن الشخص الوحيد الذي نجح في زيارة شبوة قبلي، وهو هانز هلفريتز، قد فعل ذلك دون مثل هذا التصريح، وعلى

الرغم من وجود قدر معين -في الحقيقة- من المعارضة الفعلية. ومن ناحية أخرى فقد نال العديد من الأشخاص الآخرين هذا التصريح مع مباركة عدن لمحاولتهم اقتحام شبوة البكر، ولكنهم باؤوا جميعاً بالفشل، مثل ريكاردس وبوسكوين وفريا ستارك -على الرغم من أن المرض في حالتها هو الذي منعها من بدء الرحلة- ونورمان بيرن وأول بعثة جوية من عدن. وإنه من المناسب أن أذكر على الأقل حقيقة أن أول محاولتين ناجحتين لاستكشاف شبوة قد نُفِّذتا بدون تصريح أو دعم من عدن. لقد كنت أنا وهلفريتز، أول رائدين يقومان بهذه المغامرة، وعلى خطانا سارت البعثة الجوية الثانية من عدن التي نالت قدراً عظيماً من الشهرة والدعاية حيث زارت شبوة. على الرغم من لومنا لوصولنا هناك أولاً. كما أن تحقيق غايتنا المنشودة دون تصريح من عدن يكفي في رأيي، لتبرر إغفالنا السعي للحصول على مثل تلك التصاريح.

وأكرر: إنه لو كنت قد سعيت لها لكان طلبي قد رُفض. كيف أستطيع أن أقول ذلك دون أن أجرب؟ لقد جربت مرة واحدة، ولكن ذاكرة الكولونيل ليك ربما ليست طويلة جداً مثل ذاكرتي. ففي إحدى المرات طلبت فعلاً تصريحاً لزيارة حضرموت، ولكنه رُفض. وفي تلك المناسبة سجلت لديهم قَسَماً بأنني، في يوم ما، سوف أزور هذا البلد الممتع، ولكن بدون تصريح. كان هذا منذ أكثر من اثني عشر عاماً مضت. إن مذكرتي لشهر يناير ١٩٢٥م تحتوي على المقتطفات التالية والتي كتبتها بمناسبة زيارتي لعدن:

السابع من يناير: في هذا الصباح زرت «باريت»، وهو المساعد الأول للمندوب المقيم، وتجاذبنا أطراف الحديث بصورة عامة. وفي رده على استفساراتي المحددة عن تصرف الحكومة تجاه مواصلة مغامرتي من المكلا قال: إن الجنرال تي. إي. سكيت سوف يقابلني بنفسه غداً الساعة الحادية عشر صباحاً ويشرح لي كل ما يتعلق بذلك. وهذا الموقف لا يشجع بالضبط، ولكني ما زلت أشعر بشدة أنني متوعك الصحة - من الآثار الناجمة عن الإصابة الشديدة بالإسهال- لدرجة أنني كنت آمل تقريباً أن

تكون الإجابة بالرفض القاطع، حتى أستطيع العودة دون مزيد من التعب وبضمير مريح.

«الثامن من يناير: يوجد -بعد كل ما قيل وفُعل- شيء مرضٍ قرب النهاية. فلقد قابلت روزيتا فوربس المندوب السامي هذا الصباح، وسلمها خطاباً صريحاً يبين أنه لا يستطيع أن يسمح لها بدخول الجزيرة العربية عبر أي من الموانئ تحت اختصاصه. وبعد أن علمت ذلك، ذهبت لمقابلته عند الساعة الحادية عشر صباحاً، وتسلمت خطاباً مماثلاً في الصراحة يقول: إن الحكومة لا يمكنها أن تسمح لي بدخول جنوب الجزيرة العربية وتحذرني من أن العقوبة العادية المترتبة على عدم طاعتي لهذا الأمر ستكون الفصل من الخدمة، وقد كان ذلك تكراراً كثيراً للكلام نفسه الذي سمعته قبل ذلك في جدة. وقد كان الجنرال سكوت رائعاً بصورة استثنائية وهو يوضح ذلك وقد أنصت لقصتي بالكامل حتى النهاية. وقد قلت له: إن السبب وراء قدومي لعدن كان استكشاف حضرموت وأي مكان يقع فيما وراءها. وأنا الآن عندي إجابتي -واضحة ومحددة- وهي أنني سأعود أدراجي في أسرع فرصة ممكنة. وقد شكرني على الطريقة الواضحة التي شرحت بها قصتي، فقد كان يعلم عني الشيء الكثير من قبل، وتأسف من أن خططي قد أخفقت، وكان يعتمد كثيراً على تفهمي للموقف. وقد أكدت له أنه ليس عندي أي نية في عمل أي شيء من وراء ظهره، وقال: إنه يدرك تماماً أن كلينا يتحدث اللغة نفسها ونفهم بعضنا بعضاً. وأكد لي أنه ليس لديه أي عداء ضدي».

هذه السطور في مذكراتي منذ اثني عشر عاماً مضت تسجل أسوأ حالة فشل في حياتي وأشدها مرارة. ولكن بالنسبة للجنرال سكوت سنكون أنا وروزيتا فوربس أول من عبر الربع الخالي. وفي السنوات التي تخللت هذه المدة كانت قد سعت إلى الشهرة والمجد وحققتهما في مجالات أخرى. أما أنا فبقيت مخلصاً للجزيرة العربية، ولا يسعني إلا أن أعتقد أن الجنرال سكوت والكولونيل باريت إلى جواره مثلما كان

يحدث بالماضي في ردهات «فالهالا» كان سوف يترنح من الضحك عند رؤية كثائر الذي يعرفه وهو يمشي بهدوء عائداً إلى داخل عرين الأسد ، ثم يخرج مرة أخرى بخصلة أو خصلتين من عُرْف شعر الأسد الغاضب.

وحيث إنني أعلم أن عدن لن تمنحني تصريحاً إذا طلبته وأن تصريحها لم يكن ضرورياً ولا مفيداً لي فلا يمكنني أن أقول إنني نادم على أني ذهبت إلى هناك بدونه. إن مكتشفي الأراضي المجهولة كثيراً ما يجدون أنفسهم في موقف يضطرهم إلى الدوران حول العوائق الرسمية التي توضع في طريقهم. ولا يمكن تنفيذ أي استكشاف إذا عوملت مثل تلك العقبات باحترام لا تستحقه. إن الصيد عمل غير جدير بالاهتمام في بلد منبسط ليس به حفر أو أسوار نباتية كما أن توماس لم يكن ليحقق أبداً أول عبور للربع الخالي إذا كان قد طلب تصريحاً من الحكومة السعودية، ولكن لم يعتقد أحد أنه سوف يفعل عملاً سيئاً ويمضي في إتمام عبوره بدون تلك الإجراءات الرسمية. والاحتجاجات الرسمية يمكن أن تنشأ بين الحكومات في أعقاب هذه الأعمال. وقد احتج الملك السعودي ضد مخالفة توماس للقواعد والأصول. كما احتجت الحكومتان البريطانية واليمنية ضدي أيضاً لنفس المخالفة. وفي مثل تلك الحالات جميعها تستطيع الحكومة التي تتلقى هذا الاحتجاج أن تنفي مسؤوليتها عن الأعمال التي ينفذها الأفراد. وهكذا في كلتا الحالتين السابقتين فَعَلا الشيء نفسه تماماً.

إن سلطات عدن قد بذلت مجهوداً شجاعاً لتمثيل رحلتي على أنها مغامرة عسكرية تدعمها القوات السعودية. وربما كانوا ساذجين قليلاً حتى إنهم صدقوا بسرعة التقارير المبالغة التي وصلتهم عن معداتي المخيفة والعربات المدرعة والرشاشات والمدافع مع جيش جرار من القوات السعودية. ولا يبدو أنهم كانوا يدركون أنه من الأمور العادية بالجزيرة العربية أن تحمل أسلحة عادية أثناء السفر والترحال. وأنا شخصياً لا أحمل شيئاً مرعباً أكثر من بندقية صيد في خدمة العلم، ولكن لن يعد أي عربي نفسه مرتدياً هنداماً لائقاً بدون نوع ما من الأسلحة الخطيرة. وهكذا كان جميع المرافقين لي مسلحين. إن كل عربي تقريباً يعد جندياً منذ بلوغه سن الحُلُم فما فوق،

ولكن باستثناء حالة الطوارئ التي لا مفر منها عندما يمكن استدعاء الجنود للخدمة في تلك الحالة، لم يكن فرد واحد من أفراد جماعتي عضواً في القوات المسلحة بالمملكة العربية السعودية. ولم يستلم أي رجل منهم راتباً عن خدمته لي من أي شخص سواي. إن الحديث عنهم بأنهم «جماعة مسلحة سعودية» كان محض هراء. بيد أننا قد ارتكبنا جريمة اكتشاف شبوة. ولم نكتف بذلك فقط، بل إننا كنا الرواد في تمهيد طريق السيارات على طول الجزيرة العربية بالكامل من الشمال للجنوب.

إن أولئك الذين كانوا أو قاموا حديثاً بتنفيذ خدمة مماثلة لأوربا قد اتشحوا بالميداليات والأوسمة بدرجة كثيفة حتى الاختناق. ولا يسعني أن أتمنى جائزة أفضل من غيظ عدن الضعيف وغضبها مني. وأستطيع أن أدعي أنني قد أثرت همم موظفيها حتى ثارو في انفجار غير عادي للنشاط الاستكشافي بالأجزاء الداخلية من البلد التي يُفترض أن ينوموا بحمايتها. فقد زارت بعثة جوية شبوة منذ أن كنت هناك، على الرغم من أنها مكثت فترة وجيزة. وقام موظف مهندس فعلاً بالسفر على طريق الشحر - تريم لسيارات حتى يرسم خريطة مبدئية (كروكي) له، وكانت الخريطة التي أعددتها هي الأولى على الإطلاق. إن السيد إنقرامز قد قام بزيارة ثانية لحضرموت ليبطل الأثر السياسي الناجم عن زيارتي، وكلما زاد من تكرار زياراته كان ذلك أفضل لأنه لديه قابلية جادة للعمل العلمي. كما أن عدن لها سجل هزيل حقاً من الاستكشاف على مدى مئة عام التي قضيناها هناك، ولو كان مسؤولوها يعلمون قدراً أكبر مما يعلمونه الآن عن مناطق وقبائل المحمية لكانت قد اختفت الحاجة إلى قصف سكانها بالقنابل.

وبالنسبة لحدود منطقة المحمية يمكن القول بكل اطمئنان: إنه لا يوجد موظف واحد من بين موظفي إدارة عدن يعلمها. وفي الفصول اللاحقة وفي خريطتي[1] سأكون قادراً على بيان الخط الذي يفصل ولايات المحمية عن المنطقة الخلفية المستقلة. ومع

(١) لسبب ما لم يوضح لي قررت سلطات (الجمعية الجغرافية الملكية) رفض بيان هذا الخط، ولكن القارئ يستطيع بلا صعوبة أن يستنتجه مما ورد في النص. وكما شرحت من قبل فالخريطة مرسومة بمقياس رسم صغير جداً لدرجة يصعب معها الاستفادة منها. (المؤلف).

ذلك كان من الواضح أن الكولونيل ليك لم يستطع أن يعثر على ذريعة أفضل من اقتباسه من كتاب (دليل الجزيرة العربية) القديم جداً وغير المطور؛ ليؤيد قوله بأن الحدود «ليست مسألة مطروحة للنقاش؛ لأن المنطقة الواقعة جنوبها تخضع (بحكم الواقع) لحماية الحكومة البريطانية»، ولا يخضع (بحكم الواقع) ولا (بحكم القانون) الإقليم الممتد وراء حدود ولايات المحمية الوطنية، كما أن القبائل الموجودة به لا تعلم ولا تقبل مثل هذا الإدعاء، كما سنرى عندما نأتي إليهم في الوقت المناسب. وبالنسبة لمسألة النقاش من عدمه، فإنها في الحقيقة مسألة مطروحة للنقاش إلى حد كبير، حيث إنها ظلت خاضعة للمناقشة الدائرة فعلاً بين الحكومتين البريطانية والسعودية لبضع سنوات، وما زالت المناقشة جارية حتى الآن. هل من المحتمل أن لا يكون الكولونيل ليك على علم بتلك الحقيقة؟ أو هل كان يعتقد -ربما- أنني لا علم لي بها؟ ومهما يكن من أمر فلقد سافرت على طول خط الحدود الفعلي دون اللجوء لعروضه الطيبة بمساعدتي لدى سلطان العُلاقي أو سلطات بيحان.

ومن لحظة مغادرتي هينن في رحلة عودتي لم تطأ قدماي إقليماً خاضعاً للحماية البريطانية، ولكني عدت لزيارة شبوة مرة أخرى وزرت عياد والحاضنة ومرخة ولا تعترف أي منها لا بحكم سلطان العوالق ولا بالحماية البريطانية. إن سلطان شيم لا يقبل بالتأكيد الرأي القائل إن شبوة تحت سيادة سلطان العوالق. بل إنه هو نفسه قد عقد ترتيبات عمل مع سكان شبوة من خلال سيطرته على سوقهم العادي -سوق شبام- ولكنه نادراً ما يمارس أي سلطة فعلية على قبيلة الكرب المستقلة. ومع ذلك كانت سلطات عدن دائماً توصي المتقدمين بطلبات زيارة شبوة والذين توافق على منحهم شرف تلك الزيارة بأن يستفيدوا من المساعي الحميدة التي يبذلها سلطان شبام وليس سلطان العوالق. وهذا رد نهائي على الكولونيل ليك، ولكن الحقيقة المؤكدة هي أن قبيلة الكرب والقبائل الأخرى في شبوة تتمتع بالاستقلال، وربما يكون من الملائم هنا فيما يرتبط بهذا الموضوع أن أذكِّر الكولونيل ليك وأولئك الذين يفكرون مثله بوعود مكماهون لعام ١٩١٥م المتصلة باستقلال العرب. لقد جاء ذكر عدن

بصراحة في المراسلات بين حسين ومكماهون، حيث تمّ الاتفاق على أن عدن يجب «أن تظل كما كانت»، وإذا أردنا أن نعرف كيف كانت في ذلك الوقت فلا يسعنا إلا الرجوع إلى الكتيبات التي أعدتها وزارة الخارجية لإرشاد المندوبين البريطانيين المشركين في «مؤتمر السلام». ففي أحد تلك المجلدات يتضح أن المنطقة الخاضعة لسيطرة سلطات عدن كانت تتكون من ٩٠٠٠ ميل مربع. وجميع الولايات المحميّة خارج هذه المنطقة كانت ولا تزال اليوم دولاً مستقلة ترتبط بعلاقات معاهدة مع بريطانيا العظمى، واستقلالها مضمون بوعود مكماهون. وحتى عندما كنت في المكلا كان هناك «قانون» في «المجلس» جاهزاً لتوقيع صاحب الجلالة البريطاني عليه، ينص على تشكيل «مستعمرة عدن» الجديدة تبعاً لنتيجة الإصلاحات الدستورية الهندية التي كان سريان مفعولها سيبدأ في ١ أبريل ١٩٣٧م. وكانت الدول المحمية غير مدرجة بالطبع في نطاق هذا القانون نظراً لوضعها المستقل. ولكن يبدو أن زيارتي لحضرموت قد أثارت الحماس حول المسؤوليات الإمبراطورية، فقد نص قانون ثان في المجلس بتاريخ مارس ١٩٣٧م على توسيع مزايا الحكم البريطاني ليشمل جميع الدول المحمية، والتي أصبح «حاكم مستعمرة عدن» الآن «حاكماً وقائداً عاماً لها.

والاستنتاج الواضح من ذلك هو أن السلاطين المستقلين لتلك الدول حتى اليوم قد انحصت مراتبهم بموجب قانون المجلس إلى وضع التابعين «لحاكم عدن». وسوف يكون رد فعلهم على هذا القانون الجديد مثيراً للدهشة وجديراً بالمراقبة. والكثير من ذلك يعتمد على ما إذا كان القانون الجديد قد صيغ بصورة محضة للمحافظة على المزايا السياسية الفريدة لبريطانيا العظمى أم أنه يعبر عن الروح النبيلة لفائدة الشعوب «المحمية». وإذا كان من الواجب أن يكون السلام والتقدم المطردان هما هدية بريطانيا للمنطقة التي أضيفت الآن إلى «إمبراطوريتها» فليس من المرجح أن يعترض أحد على ذلك. أما إذا كانت الفوضى والاضطراب اللذان تتغاضى عنهما «الحماية» البريطانية سوف يستمران فسوف تبدأ عوامل أخرى في التفاعل والتأثير. لقد عدت «اللجنة

الملكية لفلسطين» أن الدول الجنوبية بالجزيرة العربية دولاً مستقلة وسوف تظل مستقلة طبقاً لوعود مكماهون. وأعلن السيد إيدن إيمان الحكومة البريطانية الراسخ بأنه لا يجوز لأي «قوة عظمى» (بما فيها بريطانيا العظمى) أن تؤسس موقع سيطرة وهمنة على الشواطئ الشرقية للبحر الأحمر. ومع ذلك تمضي إيطاليا قدماً في تطوير قاعدتها البحرية في عصب وسيال، ولا تخلو من الأطماع في الجزيرة العربية التي يمكن أن تتوسع لمسافة بعيدة في الصحراء بتواطؤ مع حكومة الإمام في اليمن.

إن العرب الآن في المنطقة الخلفية لعدن قد أضحوا أشد ألفة ونفوذاً على البنادق الإيطالية أكثر من البنادق البريطانية، ويرجع الفضل في ذلك للوسيط اليمني. والاختراق البريطاني سوف يواجه نظيره الإيطالي. وسرعان ما يكون قد فات الأوان لتفادي الصراع بينهما. وقد ينقذنا قانون منكر للذات من كثير من متاعب المستقبل: ولكن يجب أن يكون هذا القانون من جانب طرفين أو متعدد الأطراف. إن الاستقلال العربي يعد أحد السمات المعترف بها في السياسة البريطانية. ولا يجوز أن تكون بريطانيا هي أول من ينتهك هذا الاستقلال في جنوب الجزيرة العربية، حيث تتعرض سياستها التقليدية في تقديم الإعانات دون مسؤولية لأقسى انتقاد.

كما أن سياستها في احتكار جميع المواد الخام المحتملة في الجزيرة العربية، مع الإشارة على وجه خاص للبترول، عرضة بقدر مماثل للاعتراض. ويتحدث لسان الحكومة البريطانية بطريقة عفوية غير متكلفة بدرجة كافية أمام الأبواب المفتوحة، ولكن وكلاءها في الموقع يحتفظون بالمفتاح مختبئاً بأمان في جيوبهم. إن المملكة العربية السعودية واليمن -وهذه حقيقة- قويتان بما يكفي لمقاومة أي نوع من الانتهاكات التي قد تقع على حرمة أراضيهما التي تتمتع فيها الشركات البريطانية والشركات التجارية الأخرى بحرية التنافس على قدم المساواة. ومن المثير للدهشة أن نلاحظ أنه في كلا البلدين حصلت الشركات البريطانية على بعض الامتيازات، على الرغم من أنها ليست امتيازات حصرية. ومع ذلك وفي أماكن أخرى على طول

السواحل الشرقية والجنوبية للجزيرة العربية. ففي البحرين -وهذه حقيقة فعلاً- تحتفظ شركة أمريكية بامتياز للتنقيب عن البترول، ولكنها لم تحصل عليه إلا بعد أن تخلّت عنه شركة بريطانية على أساس أنه عرض غير مبشر بالنجاح. وكان هذا خطأ في التقدير والحكم على الأمور، ولكن تم اتخاذ الإجراءات الملائمة لتفادي تكرار مثل هذا الخطأ في أماكن أخرى. ففي الكويت وفي شبه جزيرة قطر، وفي جميع «الدول المتصالحة» على ساحل الخليج العربي، وفي عُمان وفي جميع الأقاليم المواجهة على المحيط الهندي إلى أقصى مسافة حتى عدن نفسها تم اتخاذ إجراءات لتشديد السيطرة البريطانية على التطور الاقتصادي بها. ويمكن أن تطرق الشركات غير البريطانية الباب، ولكن لا يُسمح لها بالدخول. ويتم تشجيع الشركات البريطانية بنشاط ومساعدتها رسمياً لضمان وتشغيل أي امتيازات قد تكون جارية. والمنافسة معدومة، ولذلك يمكن الحصول على الامتيازات بأسعار رخيصة جداً.

إن هذه السياسة يمكن تبريرها من وجهة النظر الضيقة للمصالح الإمبراطورية البريطانية، ولكنها ليست صحيحة ولا عادلة للمستفيدين من حمايتنا. وهي مناقضة بالكامل لنص وروح وعود مكماهون. إنها سياسة الاستبداد والتحكم التي سوف تجر العقاب في قطارها وسوف يتلوها تعريض علاقتنا مع السعودية للخطر، التي يمثل استقلالها الضمان الوحيد للأمن في شبه الجزيرة، والتي تستحق الصداقة معها اهتمام بريطانيا العظمى لتنميتها استعداداً لحل مشاكل المستقبل. إن ابن سعود لا يرغب في شيء أكثر من رغبته في أن يكون على صداقة ودية مع بريطانيا العظمى، ولكن كانت المبادئ الموجهة للسياسة البريطانية في جميع الجوانب خلال العشرين عاماً الماضية هي تطويق الحدود الإقليمية للسلام والأمن السعودي في أضيق دائرة قدر الإمكان.

وفي باقي الجزيرة العربية لا تزال فوضى واضطراب العصور السابقة سائدة. وهذا لا يتضح في مكان آخر أكثر مما يتضح عياناً في الأقاليم التي تتمتع بالحماية البريطانية على أيدي إدارة عدن. ولا عجب كذلك إذا كانت الصيغة التي يُستشهد بها

تمثل الموقف الموقر للحكومة البريطانية وهي أن: المحمية غير خاضعة للإدارة. مصالحها تحكمها الحكومة البريطانية. وخلال مدة إقامتي المؤقتة بها لم أر بالتأكيد أي دليل على أي اهتمام بمصالح هذا البلد. وباستثناء ما في المكلا -حيث لم تقم حكومة السلطان إلا مؤخراً بالاستيلاء على ما كان سابقاً شركة خاصة لعائلة آل الكاف- لا توجد في البلد محطة لاسلكي[1] واحدة، ناهيك عن مكتب تلغراف. والطريق الوحيد الصالح لمرور السيارات -وهو أيضاً مشروع وطني لعائلة آل الكاف- إلى المناطق الداخلية ما زال ينتظر انتهاؤه نتيجة للعناد والتصلب القبلي، وقد اكتمل بعد ذلك، وهذا ما يسرني قوله، ولكنه كان تحت رحمة الابتزاز القبلي. ولا توجد في طول البلاد وعرضها هيئة بريد، ولذلك يجب إرسال الخطابات -حتى الواردة من الساحل- إلى عدن حتى توضع عليها قيمة طوابع البريد ليتسنى إرسالها إلى جهاتها المقصودة. وفي المناطق الداخلية فإن التعليم متروك بالكامل للمؤسسات الأهلية، وقد قامت المؤسسات الأهلية بما تستطيعه. ولا توجد محاولة لتأسيس مؤسسة نقد لقائدة التجارة والاقتصاد باستثناء ما بذلته عائلة آل الكاف من محاولات كبرى من خلال إصدار عملات من النيكل مضمونة بضمان خاص، لمواجهة آثار الفوضى في العملات الأجنبية التي ينفذها أناس محليون نيابة عن أناس خارجيين. والشكوى عامة في الدوائر الرسمية من أن سلطات عدن تضع العراقيل في طريق الحصول على الأسلحة والذخيرة والتي بدونها لا تستطيع الحكومات المحلية المحافظة على النظام والأمن. ومن ناحية أخرى يمكن لأفراد من الأهالي الحصول على تصاريح خاصة من عدن لاستيراد أسلحة لاستعمالهم الشخصي، وهذه التصاريح يتم منحها بدون الرجوع للحكومات المحلية التي لا يسمح لها بالاحتفاظ بمثل هذه الإرساليات من المواد العسكرية في موانيها. وفي الحقيقة، بغض النظر عن تخطيط بعض مهابط الطائرات

(١) منذ زيارتي قامت الحكومة البريطانية بإنشاء محطات لاسلكي في سيئون وفي العبر لأغراض عسكرية (المؤلف).

في مراكز محلية على الساحل وفي المناطق الداخلية لمصلحة «القوات الجوية الملكية» في عدن، لا أستطيع أن أتذكر مساهمة حقيقية واحدة صنعتها الحماية البريطانية لتقدم ورخاء حضرموت.

والناس متروكون للدفاع عن أنفسهم بأنفسهم. وهناك تيار خفي واضح من القلق في حضرموت نفسها، نابع من الثأر والعداوة القديمة بين الكثيري والقعيطي، وزاد فيه وجود عناصر لا تعترف بالحكم الفعال لكليهما. وبين نهد في الطرف الغربي من الوادي الرئيس توجد فوضى وحرب متقطعة. وفي جميع الأنحاء إلى الشمال والغرب يوجد نزاع قبلي وتكرار هجوم القبائل على بعضها، مما أدى إلى ترك مناطق واسعة صالحة للزراعة مهجورة خوفاً من أعمال السلب والنهب واللصوصية. إن أكبر وأجمل واد في جميع الأودية بالجزيرة العربية لا يزال منظره منظراً حزيناً بعد نصف قرن من الحماية البريطانية. «إن خمسين عاماً من أوربا أفضل من دورة كاثاي» (Better fifty years of Europe than a cycle of Cathay) ومع ذلك فقد أعطت خمس سنوات من حكم ابن سعود نجران ما لم تنله أبداً من قبل وما تريده حضرموت أكثر من أي شيء آخر، إنها نعمة الأمن والسلام التي لا تقدر بثمن.

إن الحماية البريطانية اسم خطأ بقدر ما يتعلق الأمر بمحمية عدن. كما أنه غير فعال وعقيم حتى لحماية المعينين في مناصبها ذاتها من الإهانة أو الإصابة إذا هم ضلوا الطريق وابتعدوا عن مساراتهم المألوفة. فقبل زيارتي بشهر أو شهرين كان ماكسويل دارلج قد احتجزته قبائل المنقعة بغية السلب، وكان من الضروري اللجوء إلى عمل عسكري لإنقاذه والثأر له. وبعد زيارتي بشهر أو شهرين كان الكابتن بيتش قد تعرض لهجوم على طريق السيارات ووقعت خسائر في مفرزته، وسوف يتم الانتقام له في الوقت المناسب من رجال القبائل الذين اعترضوه. كما تم تحذير بوسكوين بالابتعاد عند محاولته زيارة شبوة، واضطر ريكاردس أن يسير بسيارته بعيداً عن المكان نفسه، وأطلق

الرصاص على هلفريتز لإخراجه منه، ونورمان بيرن تركه مرشدوه مهجوراً وسط الصحراء وهو في طريقه إليها، وتم إعاقة أول بعثة جوية من تنفيذ زيارتها المحتملة.

إن هناك شيئاً ما يجب تعلمه من تلك المظاهر الغريبة للخوف من الأجانب وكرههم. هذا الشيء هو الحقيقة البسيطة التي مؤداها أن هؤلاء العرب، وهم ينعمون بالاستقلال منذ أيام الإمبراطورية الحميرية القديمة، ليس لديهم رغبة في أن يتسلط عليهم ويحكمهم أجانب، غرباء عن جنسهم وغرباء عن دينهم. فبالنسبة لهم الاختراق الأجنبي مرادف للاستغلال. وبالنسبة لهم يعدون الملح ثروة والآثار القديمة المدفونة في ترابهم مصدراً من مصادر الغنى. والأجنبي يأتي للتجسس على أرضهم لصالح من بالخارج ولضمها إن كانت جديرة باهتمامه. ومع ذلك أتيت أنا ورأيت وفتحت، لماذا؟ إنهم لم ينظروا لي على أني أجنبي يسعى لسرقة ثروتهم. وفي نظرهم لم أكن سوى رسول من ابن سعود، أتى في النهاية بعد انتظار طويل ليعرض عليهم الأمن والسلام بعد الفوضى الطويلة. لقد كان ذلك على الأقل شيئاً ينتظرونه، شيئاً لا يستطيع أحد غيره أن يدخله في حياتهم المضطربة. وكنت على الأقل قد فتحت الباب على مصراعيه للأمل. وإذا أصابهم الإحباط وخيبة الأمل بعد رحيلي عنهم فهذا لم يكن خطأي. ومن أجل الأصدقاء الذين وافيتهم في تلك الأراضي الجنوبية: لا أملك إلا أن آمل من الحكومة البريطانية -بعد أن سدت طريقهم إلى بعض الأمن والسلام تحت حكم ابن سعود- أن تمنحهم بدلاً منه شيئاً أفضل من الفوضى والبؤس اللذين صاحبا الحماية البريطانية طوال الأعوام المئة هذه. وإذا كانت لا تستطيع عمل ذلك فلتدع أرض سبأ القديمة تسترد استقلالها، كما تقترح الآن أن تفعل، بعد عشرين عاماً من الجهود العقيمة، حتى سواحل فلسطين.

ولا يمكنني أن أختم هذا الفصل بدون الإشارة إلى الأحداث اللاحقة. ولا يمكن إنكار أن سلطات عدن -بعد أن أدركت عدالة الانتقادات لطرائقها في الحماية

المعوضة في هذا الفصل والفصول الأخرى- قد عقدت العزم ووجهت الجهد بنشاط إلى مهمة إزالة الوصمة من شعار النبالة في الإمبراطورية البريطانية. ولكنهم على أي حال، ما إن يخلصوا أنفسهم من أحد العيوب حتى يسقطوا في آخر. لقد تم إدخال الطائرات القاذفة للقنابل في عدن لدعم العجز المدني بها. وتم إعفاء كلٌ من السلطان «القعيطي» و «الكثيري» من سلطاتهما واستقلالهما. واعترفت الحكومة البريطانية بشن ثماني حملات جوية ضد قبائل حضرموت، وانطلقت حملة أخرى في فبراير ١٩٣٨م. وقامت ست من هذه الحملات بصب وابل من القنابل على البيوت والقرى الباقية وبساتين النخيل في البلد. وليس من السهل في مثل تلك الحالات التحقق من العدد الدقيق للموتى والمصابين. وهناك على الأقل رجل وامرأتان وطفلان بريئون تمام البراءة بالتأكيد بين الموتى. وربما يكون هناك آخرون. لقد بدأت جريدة التايمز مؤخراً مقالاً افتتاحياً بالكلمات التالية: «باستعراض علني للقوة القاهرة تجبر الحكومة الألمانية وزارة السير فون شوسكوشنق على الاستسلام والاستقالة». استبدل ذلك ببريطانيا العظمى وحضرموت، وتظل الجملة صحيحة، مع فرق واحد. هذا الفرق هو أن الألمان لم يطلقوا قنبلة واحدة، وإذا كنا مضطرين لاستخدام القنابل لفرض إرادتنا بالقوة فلا يجوز لنا على الأقل أن نرمي الآخرين بالحجارة. دعونا نكون أمناء مخلصين إذا أردنا أن نكون جادين في عالم شديد الانتقاد. إننا جميعاً نعلم أن الطائرة القاذفة هي الوسيلة الأرخص والأكثر فعالية والأشد إنسانية لإخضاع الشعب الذي لا يستطيع أن ينتقم بالمثل. وهناك مثل لاتيني يقول: «عندما يحافظون على العهود، فإنهم يطلبون السلام».